

مسابقة في مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية

المدة: ساعة واحدة

الاسم:

الرقم:

أولاً : أربط بين كلّ مرجع قضائيّ في العمود الأول واختصاصه في العمود الثاني. (علامتان)

- | | |
|----------------------------------------------------|--------------------------|
| أ - الفصل في صحّة الانتخابات البلدية | ١ - المجلس الدستوريّ |
| ب - القيام بدور الوساطة والتّحكيم | ٢ - مجلس شورى الدولة |
| ج - البتّ بالمخالفات المرتكبة من قبل وسائل الاعلام | ٣ - مجلس العمل التحكيميّ |
| د - الفصل في صحّة الانتخابات النيابية | ٤ - محكمة المطبوعات |
| هـ - النظر في نزاعات العمل الفرديّة | |

ثانياً : صحّ الأخطاء الواردة في كلّ من العبارات الآتية: (علامة ونصف)

- أ- الإعلام الصحيح غير المرتهن كفيلاً بأن يخلق رأياً عاماً حراً يلتزم المصلحة الخاصّة.
- ب- تُسمّى المواقع المميّزة التي صنعها الإنسان كالمعابد والجسور وغيرها بالتراث الطبيعيّ.
- ج- تُدعى الهيئات الانتخابية بموجب قانون صادر عن مجلس النواب.

ثالثاً : الصليب الأحمر اللبنانيّ هو جمعيّة وطنيةّ مستقلة.

- أ- حدّد أربعاً من مبادئه. (علامة واحدة)
- ب- اذكر أربع مهام يقوم بها الصليب الأحمر اللبنانيّ. (علامة واحدة)

رابعاً : إنّ تعاون الأجهزة الأمنيّة في ما بينها، وتعاون المواطنين معها له أهمّيّته الوطنيّة.

أوضح من خلال فكرتين أهميّة هذا التعاون على الصعيد الوطنيّ. (علامة واحدة)

خامساً : اشطب الدخيل في كل من المجموعات التالية:

(علامة ونصف)

١- يُحقّق النّظام الانتخابي النسبي:

أ. تمثيل مختلف القوى السياسية.

ب. تعزيز التعددية السياسية والحزبية.

ج. توزيع المقاعد بمعزل عن الحاصل الانتخابي.

د. صحة التمثيل وعدالته.

٢- أثر الإعلام في تكوين رأي عام عالمي:

أ. التوعية حول المجازر والأوبئة والجوع.

ب. الحؤول دون لقاء الإنسان بالإنسان.

ج. تقليص الهوة بين عالم الشمال وعالم

الجنوب.

د. الانفتاح على الهموم العالمية.

٣ - تسعى التنمية البشريّة المُستدامة إلى :

أ. تأمين نمو اقتصادي مؤقت.

ب. تحسين ظروف الحياة لجميع الكائنات.

ج. تأمين التوازنات المتحركة للإنسان

والطبيعة.

د. الحفاظ على مستوى متقدم للتنمية.

مستند رقم (١)

مادة وحيدة:

أ - يحق لكل شخص يتوقّر فيه الشرط التالي أن يطلب استعادة الجنسية اللبنانية إذا كان مُدرَجاً اسمه هو أو اسم أحد أصوله الذكور لأبيه أو أقاربه الذكور لأبيه حتى الدرجة الثانية على سجلات الإحصاء التي أُجريت بعد إعلان دولة لبنان الكبير، أيّ سجلات ١٩٢١ - ١٩٢٤ مُقيمين ومُهاجرين وسجلّ ١٩٣٢ مُهاجرين، الموجودة لدى دوائر الأحوال الشخصية في وزارة الداخلية والبلديات والذين لم يُمارسوا حقّهم باختيار الجنسية اللبنانية. شرط ألا يكون المُدرج اسمه على السجلات قد اختار صراحة أو ضمناً تابعيّة إحدى الدول التي انفصلت عن السلطنة العثمانية مع مراعاة واحترام أحكام الدستور.

ب - يتقدّم صاحب العلاقة أو من يوكله قانوناً بطلب استعادة الجنسية، ويُبرز مع طلبه الخطّي الوثائق والمستندات التي تُثبت توقّر الشرط المذكور في البند (أ) أعلاه وهي:

- ١- القیود في سجلات الأحوال الشخصية القديمة المُحدّدة في البند (أ) أعلاه، عنه أو عن أحد أصوله أو أحد أقاربه الذكور حتى الدرجة الثانية.
- ٢- الوثائق الرسمية الصادرة عن الإدارة اللبنانية المُتعلّقة به أو بأحد أصوله أو أقاربه الذكور حتى الدرجة الثانية، كما الوثائق الرسمية الصادرة عن السُلطات المُختصّة في البلد الأجنبيّ الذي يحمل جنسيّته مُصدّقة من القنصليّة اللبنانية في ذلك البلد.

قانون رقم ٤١ تاريخ ٢٤/١١/٢٠١٥

ليس هناك من سبب واحد لهجرة الأدمغة من لبنان، بل أن هذه الهجرة هي نتيجة تفاعل عدّة عناصر ومسببات لحقت بلبنان في السّنوات المنصرمة، والتي انعكست بدورها على الاقتصاد والاستثمار والتنمية المُستدامة، وعلى خَلق فُرص عمل جديدة تتماشى مع التّحصيل العلميّ الحديث وتواكب التطوّر التكنولوجي العالمي. كذلك هناك أسباب مهنيّة مبنية في مجملها على عدم توافر قطاعات عمل لهذه الكفاءات العلميّة، أو عدم توافر بيئة اجتماعيّة يتفاعل فيها الفرد مع نظرائه ومع مجتمع المعرفة في الحقل نفسه، كذلك عدم وجود مراكز أبحاث لإشباع توق الكفو إلى الخلق والإبداع والمنافسة. إن أهم دوافع الهجرة في لبنان خصوصًا منذ بداية الحرب العام ١٩٧٥ وحتى يومنا، تكمن في حالة غياب الأمن الإنساني الذي يشمل عدة مؤشّرات منها ما يتمثّل في اللا-أمن الاقتصادي، ومقدار التغطية الرعائيّة للدولة، والمديونيّة العامّة، إضافةً إلى اللا-أمن السياسي الذي يعبر عن ذاته من خلال خرق الحقوق السياسيّة، وارتكاب الجرائم السياسيّة والعمليّات الإرهابيّة، والفساد في الدولة ومؤسّساتها، وانعدام الآليات الديمقراطيّة أو توقّفها، وغيرها. وهناك أيضًا اللا-أمن الاجتماعي الذي يُقاس من خلال الأمن الغذائي والصحيّ والبيئي، واللا-أمن الناتج عن النزاعات الإثنيّة أو الدينيّة إضافةً إلى اللا-أمن الشخصي والمعنوي. إن كل مصادر اللا-أمن هذه تتداخل فينتج عنها ما يسبّب الهجرة.

عن الموقع الإلكتروني www.lebarmy.gov.lb (بتصرّف)

(علامتان)

١- قَدَم المستند رقم (١)

- نوعه

- مصدره

- الفكرة الرئيسيّة

قَدَم المستند رقم (٢)

- نوعه

- مصدره

- الفكرة الرئيسيّة

٢- استخرج من المستندين (٢-١):

- أ- الشرطين المطلوبين لاستعادة الجنسية اللبنانية. (المستند الأول) (علامة واحدة)
- ب- اثنين من العوامل السياسيّة التي تُسهم في تفاقم هجرة اللبنانيين. (المستند الثاني) (علامة واحدة)

٣- يُعتبر الحقّ باستعادة الجنسية اللبنانيّة إحدى وسائل التواصل بين المنتشرين ووطنهم الأم.

- أ- أوضّح، من خلال فكرتين، أهميّة استعادة المنتشرين الجنسيّة اللبنانيّة على المستوى الاقتصاديّ للوطن الأم. (علامة واحدة)
- ب- اذكر إجراءين يمكن للسلطة أن تقوم بهما للحدّ من الهجرة. (علامة واحدة)

المجال الثالث: دراسة وضعيّة مشكلة (ست علامات)

أبرمت شركة مقاولات عقد عمل مع الأجراء العاملين لديها، وألزمتهم بالتنازل عن حقهم بالإجازة السنويّة والعمل لساعات إضافيّة دون مقابل، مُستغلّة ظروفهم المعيشيّة الصعبة. فاقترح بعضهم تأسيس نقابة للدفاع عن حقوقهم.

- ١- سَمِّ القانون الذي يرعى العلاقة التعاقدية في الوضعيّة أعلاه. (علامتان)
- أوضّح اثنين من خصائصه.
- ٢- استنتج نوع عقد العمل المُبرم في هذه الوضعيّة. (علامتان)
- بيّن عناصره الثلاثة.
- ٣- قدّم اقتراحين يُسهمان في تحسين الوضع المهنيّ والاجتماعي لهؤلاء الأجراء. (علامتان)